الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ١ اكتوبر ٢٠٠٦

إعلان نتيجة تحقيقات النيابة الإدارية فى حادث العبارة المنكوبة

إحالة ٥٩ مسئولا للمحاكمة التأديبية لتورطهم فى غرق (السلام ٩٨)

العبارة حصلت على شهادة تسيير قبل ٤٨ ساعة من وقوع الحادث

كتب ـ نصرى عصمت:

أحالت النيابة الادارية ٥٩ مسئولا بقطاع النقل البحرى الى المحاكمة التأديبية لإهمالهم فى القيام بواجباتهم الوظيفية مما تسبب فى غرق العبارة، «السلام ٩٨» الذى أدى لمصرع مايزيد عن ألف راكب مصرى وأجنبى وتهديد حياة العشرات، صدر قرار الإحالة بإشراف المستشار سمير البدوى رئيس هيئة النيابة الادارية.

وشمل قرار الإحالة كلا من حسين الهرميل مستشار وزير النقل ورئيس الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية ونائبه فايز نوبار ومحمد الدمرداش الرئيس السابق لقطاع الهيئات والشركات بوزارة النقل وشيرين حسن رئيس مجلس ادارة هيئة موانئ بورسعيد سابقا ورئيس قطاع النقل البحرى بالوزارة. وكانت النيابة الادارية قد تولت فى مايو الماضى التحقيق مع المسئولين الحكوميين عن حادث غرق العبارة بعد تلقى بلاغين من جهاز المدعى الاشتراكى ووزير النقل، وامتدت التحقيقات التى قام بها المستشار محمود قناوى الوكيل العام الأول لرئيس الهيئة على مدى ٤ أشهر تضمنت ٦٠ جلسة تحقيق مع ١٢٦ شخصا. وقال بدوى أن تحقيقات النيابة الادارية تختص بالمخالفات الوظيفية للمسئولين عن العبارة، ولا علاقة لها بما تقوم به النيابة العامة من التحقيقات فى المسئولية الجنائية عن الحادث. وتبين من التحقيق أن ٥٩ موظفا عاما بالهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية والهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر وجمرك سفاجا التابع لمصلحة الجمارك ومديرية الشئون الصحية بالسويس ومكتب للشهر العقارى والتوثيق بالغردقة التابع لمصلحة الشهر العقارى والهيئة العامة لميناء الإسكندرية لم يؤدوا الاعمال المطلوبة منهم وأخلوا بوظائفهم ولم ينفذوا التعليمات الصادرة إليهم مما تسبب فى وقوع مخالفات أدت بطريق غير مباشر فى وقوع كارثة العبارة وقصور شديد فى عمل قطاع النقل البحرى حيث لم تقتصر المخالفات على عبارة السلام ٩٨ التابعة لشركة السلام للنقل البحرى التى يملكها ممدوح إسماعيل بل امتدت الى سفن أخرى مثل السلام ٩٢، وسالم ٤و طيبة ٢٠٠٠ واليخت الأجنبى الأجنبى (دوناجى) غير ان قرار الاتهام لم يمتد لمحفوظ طه الرئيس الأسبق لهيئة موانئ البحر الأحمر. وكشفت تحقيقات النيابة عن أن المحالين سمحوا للعبارة السلام بالإبحار فى رحلات دولية طويلة رغم وجود قصور فى تجهيزاتها الفنية وبالمخالفة للشهادات الحاصلة عليها من دولة بنما التى سمحت برفع علمها على العبارة، وتحميل العبارة بأعداد ركاب تتراوح بين ٢٥٠٠

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

سمير البدوى

محمود قناوى

و٢٧٩٠ شخصا بالمخالفة لشهادات هيئة الإشراف الإيطالية رينا التى تشرف على العبارة وحددت الحد الأقصى لعدد الركاب بـ ١٢٠٠ شخص وغياب وسائل الانقاذ والأمان مثل قوارب وأطواق النجاة وعدم صلاحيتها للعمل وغياب وساذل الإسعاف الأولية والأدوية وعدم صلاحية طفايات الحريق وذلك بالمخالفة للاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح فى البحار وقانون السلامة البحرية. كما تضمنت المخالفات همال كبار الموظفين فى القيام بواجباتهم فى الرقابة على المسئولين عن التفتيش على العبارات وتبين عدم قيام أقطم العبارات بإعلان الركاب بكيفية استخدام وسائل النجاة وعدم صلاحية الصندوق الأسود للعبارة (السلام ٩٨) من نوع (VDR) وعدم وجود خطة معتمدة لمكافحة الحريق، وتفويض موظفين اداريين غير مختصين بالتوقيع على أذون سفر العبارات وسفن رغم عدم اختصاصهم بالمعاينة الدورية للبواخر بالمخالفة لقرارات وزير النقل. وكشفت التحقيقات عن اجراء معاينة شاملة للعبارة السلام ٩٨ قبيل غرقها بـ ٤٨ ساعة حيث حصلت على شهادة ركاب رغم وجود العديد من المخالفات على سطح السفينة ووجود تقارير من مهندس هيئة السلامة البحرية فى أغسطس ٢٠٠٥ تحذر من خطورة الوضع على متن العبارة.

وأوضح التحقيق أن رئيس هيئة السلامة البحرية السابق اصدر قرارا استثنائيا فى نوفمبر ٢٠٠٥ يسمح لسفن شركة السلام للنقل البحرى بالسير دون نظام الإطفاء الثابت فى غرف الماكينات الى بعد موسم الحج فى فبراير ٢٠٠٦ بالمخالفة للاتفاقيات الدولية ورغم عدم اختصاصه بهذا الأمر كما سمح بزيادة أعداد الركاب بصورة تتجاوز المسموح به، مما أدى الى زيادة أعداد ضحايا الحادث. وقد شمل قرار الإحالة خمسة من مديرون التفتيش البحرى التابعين لهيئة السلامة البحرية وهم مديرين حاليون وسابقون فى مناطق السويس وجنوب سيناء ودمياط والغردقة وسفاجا، بالإضافة الى مدير عام الشئون الفنية وكبير المهندسين بالهيئة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية